تنبيهات
على
رسالة محمد عادل عزيزة
في الصفات

رد على كتابه

«عقيدة الإمام الحافظ ابن كثير من أئمة السلف الصالح - في آيات الصفات»

بقلـــم
عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر

تقـديم
عبد الله السبت



دار الفتح
الشارقة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الأحد الصمد، له الحمد في الأولى والآخرة وهو الحكيم الخبير، نحمده على أسمائه الحسنى وصفاته الكاملة العليا، ونُثني عليه الخيرَ كلَّه، لا نحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه، وبصفاته نؤمن، وبنعوت كماله نوحِّد، ولكتابه وسنَّة رسوله نحكِّم، وبحكمهما نرضى ونسلِّم، فمن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا الرِّضا والتسليم.

وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فقد اطَّلعتُ على الرسالة التي جمعها محمد عادل عزيزة وعنوانها: ((عقيدة الإمام الحافظ ابن كثير ـ من أئمة السلف الصالح ـ في آيات الصفات))، فوجدتُ مؤلِّفَها قد سلك فيها مسلكاً ملتوياً، ونحا في جمعها منحاً غريباً، يخلُّ بالأمانة العلمية، ويُناقض النزاهة المطلوبة في التأليف، وإن كان قد قال في مقدِّمتها: ((فقد مسَّت الحاجة في أيَّامنا هذه لعرض منهج السلف الصالح الثقات في آيات الصفات عرضاً أميناً، كما نقله الأئمَّة الثقات العدول الذين شهدت لهم الأمَّة بعدالتهم ووثوقهم وصحَّة معتقدهم ليتبيَّن الرشد من الغيِّ، وليستبين الحقُّ من الباطل، وليكون نبراساً مضيئاً لكلِّ من يلتمس خطى السلف الصالح من الشباب السليم)).

قلت: إلاَّ أنَّه ـ هداه الله ـ لَم يف بما وعد، ولم يُحقِّق ما قصد، لعدم التزامه بالأمانة العلمية في عرض النقول وتقرير المسائل، بل أخلَّ بذلك إخلالاً بيِّناً، ويُمكن إجمال ما أخلَّ به الكاتبُ في النقاط التالية:

أوَّلاً: ذكرَ في كتابه أموراً ليست من عقيدة أهل السنَّة والجماعة، مثل التفويض والتأويل، ثم كابر ونسبها إلى الحافظ ابن كثير وإلى أهل السنَّة والجماعة.

ثانياً: لم يلتزم في كتابه عرض العقيدة من خلال تفسير ابن كثير السلفي فحسب، كما ادَّعى ذلك في المقدمة، بل أدخل ضمن كلام ابن كثير أقوالاً لغيره مِمَّن هم ليسوا على رسم أهل السنَّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، كالقرطبي وابن

جماعة والفيروزآبادي وهم من الأشاعرة كما لا يخفى، وما نقله عنهم مخالفٌ لمعتقد أهل السنَّة والجماعة كما سيأتي بيانه.

ثالثاً: لم يجمع شتات أقوال ابن كثير في آيات الصفات كما ادَّعى ذلك، وإنَّما اختار مواضع من تفسيره، عرض من خلالها حاجة في نفسه، بل إنَّه أحياناً يبتر قول ابن كثير في تفسير الآية فيأخذ منه ويدَع.

رابعاً: لم يكن الكاتب أمينا في نقل الأقوال التي يوردها من المصادر بدقَّة ونزاهة علمية، من أمثلة ذلك ما نسبه للشيخ محمد بن جميل زينو في كتابه منهاج الفرقة الناجية، وهو ليس موجوداً فيه كما سيأتي إيضاحُ ذلك.

خامساً: ذكر ضمن ثنائه على ابن كثير أنَّه متأثرٌ بشيخه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ وهذا يعني أنَّ الكاتب يرى أنَّ التتلمذ على شيخ الإسلام مفخرةٌ ومنقبة لِمن تحقق له ذلك، فهل يلتزم الكاتب بدعوة الناس إلى قراءة كتب ابن تيمية مثل العقيدة الواسطية والتدمرية والحموية ونقض التأسيس ودر التعارض وغيرها من كتبه؟ فإن التزم بذلك ففيها بيان فساد وبطلان ما قرره من صحة التفويض والتأويل بأدلَّة رصينة وحُجج متينة سيأتي ذكرُ بعضها، أم يكون غير ملتزم لِمَا يلزمه متناقضاً فيما يأتي ويَذر، فيمدح ابن كثير لتتلمذه على ابن تيمية، ثم لا يدعو الناسَ إلى التتلمذ على كتب ابن تيمية رحمهما الله وجميع أئمَّة المسلمين.

فهذه بعضُ سمات هذا الكتاب العامة وملامحه المجملة ومجمل المؤاخذات عليه، فلمَّا وجدتُّ الكتاب بهذا الوصف وعلى هذه الحال رأيتُ أن أنبِّه على بعض ما فيه، وأكشف عن بعض خوافيه، دون تقصٍّ دقيق لكلِّ ما فيه، إذ بسط ذلك يطول، والله المستعان.

وأنا أذكر أوَّلاً قول الكاتب بحروفه، ثم أتبعه بما لي عليه من تعقُّب وتنبيه، وأرجو الله الكريم أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه، مطابقاً لسنَّة نبيِّه، وأن يهدي هذا الكاتب إلى صواب القول، وأن يُعيذه من المكابرة وردِّ الحقِّ، والله من وراء القصد.

كتب عبد الرزاق البدر

المدينة النبوية

فصل

قال الكاتب (ص ٧): ((ولقد قصدت بنشر هذا العمل تضييق شقة الخلاف بين المسلمين، وإماتة الحفائظ والأضغان بينهم، فقد بلينا في هذا العصر وأصاب كثيراً من علماء أهل السنة ما أصابهم من اتّهام ونبز بالألقاب وافتراء وتضليل وتكفير ومسبَّة وغير ذلك لقولهم في آيات الصفات بقول مالك وأحمد والشافعي ...)).

قلت: وهنا وقفة قد تطول.

أوّلاً: إنَّ العملَ لتضييق الخلاف بين الأمَّة وإماتة الضغائن والأحقاد بينهم مطلبٌ نبيلٌ وهدفٌ جليل ـ ولا شك ـ يتمَّناه كلُّ مسلم ويرجوه كلُّ متَّبع، ولكن ذلك لا يتحقَّق إلاَّ بإعادة الأمَّة جميعها إلى التمسُّك بكتاب الله تعالى وسنَّة رسوله محمد ﷺ على نهج سلف الأمَّة، علماً وعملاً وتطبيقاً، ولا يكفي في هذا مجرَّد الاعتزاء للسلف الصالح قولاً بلا عمل ودعوى بلا تطبيق، فإنَّ هذا كذبٌ وبهتان، وأعظم من هذا كذباً وبُهتاناً أن يأتي خالف بأمور فاسدة ومعتقدات كاسدة ليس عليها السلف ولا عرفوها، وقضوا نحبهم وليس عندهم خبر عنها، ثم ينسب ذلك إليهم كذباً وزوراً ترويجاً للباطل ونشراً له، وإذا كان أهل الأهواء قد كذبوا على النبيِّ ﷺ أموراً وافتروها عليه لغرض نشر باطلهم وترويجه، فإنَّ غيرهم مِمَّن يشاركونهم في البدعة قد كذبوا على السلف ـ رحمهم الله ـ وألصقوا بهم أموراً هم منها براء؛ لأجل نشر بدعهم وترويجها، فقد كُذب على أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم من الأئمَّة ـ رحمهم الله ـ ونُسب إليهم معتقدات لم يقولوها في أمور يضيق هذا المقام عن بسطها، ومن ذلك نسبة التفويض والتأويل الباطلين للسلف ـ رحمهم الله ـ فهذا كذبٌ عليهم وافتراءٌ عليهم وتقويل لهم ما لم يقولوا.

والخلاصة أنَّ جمع الأمَّة لا يكون إلاَّ بالعودة الصادقة إلى كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ على نهج وطريقة السلف الصالح ـ رحمهم الله ـ أمَّا محاولة جمع الناس على بدع حادثة وآراء زائفة واعتقادات ملفقة فهذا ليس سبيل جمع، وإنَّما هو سبيل تمزيق وتفريق، إذ البدعُ تفرِّق ولا تجمع، والذي يجمع هو الاتّباع ولزوم الحق، ولهذا سُمِّي أهل السنَّة أهل الجماعة؛ لاجتماعهم على الحقِّ والتفافهم حوله، وسُمِّي أهلُ البدعة أهل فُرقة؛ لاختلافهم على الحقِّ وتفرُّقهم عليه، فالدعوة إلى جمع الناس

على بدع وأهواء سبيل تفريق وليس سبيل جمع.

والكاتب ـ هداه الله ـ لمَّا أراد جمعَ الناس أحسن في هدفه ومراده، إلاَّ أنَّه أخفق في طريقه ومنهاجه، فحاول جمع الناس على التأويل والتفويض الباطلين ونسبهما إلى سلف الأمَّة، وهذا فيه كذب على السلف وتغرير بالخلف، وسيأتي بيان ذلك.

ولهذا ننصح الكاتبَ قبل هذا بالعكوف على كتب السلف وقراءتها وفهمها مع التجرُّد الكامل؛ لتكون دعوتُه صحيحةً وطريقتُه قويمةً ومنهجُه سديداً.

ثانيا: هل يقصد الكاتب في كلامه المتقدِّم أنَّ عند ابن كثير من المعتقد ما ليس عند مالك والشافعي وأحمد، فقصد إلى جمع قوله في المعتقد لذلك، ومن المعلوم أنَّ معتقد ابن كثير هو معتقد هؤلاء الأئمة رحمهم الله؟

لكن هنا أمر لا بدَّ من بيانه، وهو أنَّ ابن كثير ـ رحمه الله ـ وغيره من أهل العلم بشرٌ يُخطئون ويُصيبون، والله جلَّ وعلا إنَّما أمر بالردِّ في النزاع إلى الكتاب والسنَّة، كما في قوله: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ۝٥٩ ﴾[1]، فالأمَّة عند النزاع والفرقة تُعاد إلى الكتاب والسنَّة على نهج سلف الأمة، ليس إلاَّ.

قال أبو القاسم هبة الله اللالكائي في مقدمة كتابه العظيم شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: « فإن أوجب ما على المرء معرفة اعتقاد الدِّين، وما كلَّف الله به عباده من فهم توحيده وصفاته وتصديق رسله بالدلائل واليقين، والتوصل إلى طرقها والاستدلال عليها بالحجج والبراهين، وكان من أعظم مقول وأوضح حجة ومعقول كتاب الله الحق المبين، ثم قول رسول الله ﷺ وصحابته الأخيار المتقين، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون، ثم التمسك بمجموعها والمقام عليها إلى يوم الدِّين، ثم الاجتناب عن البدع والاستماع إليها مِمَّا أحدثه المضلون، فهذه الوصايا المأثورة المتبوعة، والآثار المحفوظة المنقولة، وطرائق الحقِّ المسلوكة، والدلائل اللائحة المشهورة، والحجج الباهرة المنصورة، التي عملت عليها الصحابة والتابعون ومن بعدهم من خاصة الناس وعامتهم من المسلمين واعتقدوها حجة فيما بينهم وبين الله

---

(١) النساء، آية ٥٩.

ربِّ العالمين، ثم من اقتدى بهم من الأئمة المهتدين، واقتفى آثارهم من المتبعين، واجتهد في سلوك سبيل المتقين، وكان مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، فمَن أخذ في مثل هذه المحجَّة وداوم بهذه الحجج على منهاج الشريعة أمن في دينه التَّبعة في العاجلة والآجلة، وتَمسَّك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، واتقى بالجُنَّة التي يُتقَّى بمثلها ليتحصَّن بحمايتها ويستعجل بركتها، ويحمد عاقبتها في المعاد والمآل إن شاء الله ...))[(١)].

فهذه طريقة الأئمة المهديين والعلماء المرضيِّين؛ دعوة صادقة إلى الكتاب والسنَّة وسبيل سلف الأمة مع نبذ البدع واجتناب المحدثات التي أحدثها المضلون المبطلون.

ثالثاً: ذكر الكاتب في كلامه المتقدِّم ما أصاب كثيراً من علماء أهل السنة من اتِّهام ونبز بالألقاب وافتراء وتضليل وتكفير ومسبَّة وغير ذلك، لقولهم في آيات الصفات بقول مالك وأحمد والشافعي، قال ذلك محذِّراً من هذا المنهج الخبيث والأسلوب الشنيع، لكنه ـ هداه الله ـ وقع فيما حذَّر منه ونسي ما نهى عنه بعد صفحة واحدة من كلامه هذا، فقال في (ص ٨): ((.. كما ذكر أحد الغلاة في رسالة: أنَّ التفويض هو عدم تفسير الاستواء مثلاً، وهو تعطيل لصفة العلو))، ثم قال في الهامش: ((انظر منهاج الفرقة الناجية صفحة (١٦) لمؤلفه محمد بن جميل زينو الحلبي السوري معلم المدارس الابتدائية في حلب، يوزع مجانا في دبي، وقد تخبَّط مؤلفه فيه تخبطاً كثيراً وفي مواضع متعددة)).

فتأمَّل ـ أخي القارئ ـ كيف يحذِّر من مسبَّة علماء أهل السنَّة والنيل منهم، ثم يقع فيما حذَّر منه على الفور فيقع في أحد علماء السنة المعاصرين المشهود لهم بالخير والصلاح.

والذي يجب أن يُقال هنا إحقاقاً للحقِّ وإرغاماً للباطل هو أنَّ كتابات الشيخ محمد بن جميل زينو ـ حفظه الله ونفع بعلمه ـ ليس فيها غلو ولا شطط، بل هي على رسم أهل السنَّة والجماعة وعلى طريقتهم، ومَن قرأ كتبَه عموماً وكتابه الذي أشار إليه

---

(١) شرح الاعتقاد (٩/١، ١٠).

الكاتب على الخصوص مع التجرُّد من الأهواء والبدع علم ذلك.

وقد شهد أجلَّة العلماء بحسن كتابات الشيخ محمد بن جميل زينو وعظيم فائدتها، وانظر شيئاً من ذلك في مقدمة كتاب الشيخ محمد بن جميل زينو ((تنبيهات هامة على كتاب صفوة التفاسير للشيخ محمد علي الصابوني)).

أمَّا قول الكاتب عن كتاب ((منهاج الفرقة الناجية والطائفة المنصورة على ضوء الكتاب والسنَّة)) بأنَّ مؤلِّفه تخبَّط فيه تخبُّطاً كثيراً وفي مواضع متعدِّدة، فهذا قول من لا يدري ما يقول، إذ المطالع لكتاب الشيخ هذا، بل ولسائر كتاباته يلمس فيها بوضوح جودة التصنيف وحسن العبارة ووضوح الحجِّة وسلامة المسلك، ولا يرى فيها شيئاً من التخبُّط الذي يشير إليه الكاتب، وما ذاك إلاَّ لأنَّ كتابَه مبنيٌّ على التمسُّك بالكتاب والسنَّة على طريقة السلف الصالح، ومن كان كذلك هُدي ـ بإذن الله ـ إلى الصراط المستقيم، أمَّا مَن جعل طريقَه ومسلكَه في التأليف الاعتماد على الآراء المنطقية والفلسفة اليونانية والتقليد الأعمى والتعصُّب الأعوج؛ فإنَّه يضطرب ويتناقض ويُكثر من التلوُّن في دين الله، ورحم الله الخليفة عمر بن عبد العزيز إذ يقول: ((مَن جَعَلَ دينَه غرضاً للخصومات أكثر التنقُّل)).

قال معن بن عيسى: ((انصرف مالك بن أنس يوماً من المسجد وهو متَّكئ على يدي، فلحقه رجلٌ يُقال له أبو الجويرية كان يُتَّهم بالإرجاء، فقال: يا أبا عبد الله اسمع منِّي شيئاً أكلِّمك به وأحاجُّك وأخبرك برأيي، قال: فإنْ غلبَتَني؟ قال: فإن غلبتُك اتَّبعتني، قال: فإن جاء رجلٌ آخر فكلَّمنا فغلبنا؟ قال: نتَّبعه، فقال مالك: يا عبد الله، بعث الله محمداً ﷺ بدين واحد وأراك تنتقل من دين إلى دين، قال عمر بن عبد العزيز: من جعل دينَه غرضاً للخصومات أكثر التنقُّل))(1).

فهذه حال التائهين في اعتقادهم ومنهاجهم في تخبُّط وتناقض واضطراب وتلوُّن، أمَّا المتمسِّكون بالكتاب والسنَّة ونهج سلف الأمَّة فطريقتهم مأمونة، وسبيلهم نيِّرة، قال الله تعالى: ﴿ **وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواۚ** ﴾(2).

---

(1) رواه ابن بطة في الإبانة (٢/٥٠٨).
(2) النور، آية ٥٤.

ومن كلام الشيخ محمد بن جميل زينو في كتابه المذكور قوله: ((الفرقة الناجية تعود إلى كلام الله ورسوله حين التنازع والاختلاف؛ عملاً بقوله: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ﴾[2])).

ثم قال: ((الفرقة الناجية لا تقدِّم كلامَ أحد على كلام الله ورسوله، عملاً بقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴾[3])).

فهو داعية إلى التمسُّك بالكتاب والسنَّة والتحاكم إليهما، مع الحذر من تقديم قول أحد على ما جاء فيهما، وواضح في كتابه تطبيقه لما دعا إليه والتزامه بما نصح به، فقول الكاتب عنه بأنَّه تخبَّط تخبُّطاً كثيراً محضُ افتراء وتلبيس يقصد منه تزهيد الناس في هذا الكتاب القيِّم المشتمل على تقرير معتقد أهل السنَّة والجماعة، وفي هذا أيضاً تزهيد بمعتقد أهل السنَّة والجماعة نفسه.

ومع ذلك فنحن نطالب الكاتب أن يكشف عن حقيقة دعواه ويُبرهن على صدق قوله فيبيِّن شيئاً مِمَّا في كتاب الشيخ محمد بن جميل زينو من تخبُّطك، لكن دون تزيُّد على الشيخ أو تقويل له ما لَم يقل كما فعل هنا الكاتب أصلحه الله.

وقول الكاتب المتقدِّم: ((... ذكر أحد الغلاة في رسالة: أنَّ التفويض هو عدم تفسير الاستواء مثلاً وهو تعطيل لصفة العلو)).

يقصد بأحد الغلاة الشيخ محمد بن جميل زينو ـ حفظه الله ـ وذكر من غلوِّه أنَّه ذكر في رسالته: ((أنَّ التفويض هو عدم تفسير الاستواء مثلاً وهو تعطيل لصفة العلو)).

قلت: وهذا كذب على الشيخ زينو، فهذه العبارة التي ذكر الكاتب لا وجود لها

(١) النساء، آية ٥٩.

(٢) النساء، آية ٦٥.

(٣) الحجرات، آية ١.

في كتابه[1]، وإنِّي لأتعجَّب كثيراً من هذه الجرأة العجيبة على الكذب رغم أنَّ الكتاب منتشرٌ عند أكثر الناس، فهل يظنُّ الكاتب أنَّه بذلك يستطيع التلبيس على الناس وإخفاء الحقائق عنهم، أم ماذا يقصد بفعل هذا؟

والذي في كتاب الشيخ محمد بن جميل زينو حول هذه المسألة هو قوله: ((التفويض: مذهب السلف إثبات صفات الله بمعناها، فالتفويض عند السلف في الكيف لا في المعنى، فالاستواء مثلاً معناه العلو الذي لا يعلم كيفيته إلاَّ الله)).

هذا ما قاله الشيخ عن التفويض، وهو كلام صحيح لا غُبار عليه نصح فيه الشيخ وأحسن النصيحة، وأبان منهج أهل السنَّة والجماعة وأوضح طريقتهم، فلو أنَّ الكاتب نقل قوله هذا بحروفه ثم أبان للناس ما عليه من مؤاخذات لكان منصفاً، أمَّا أن يُحرِّف كلامه ويُغيِّر قوله ثم يوجِّه إليه الانتقاد، فهذا أمرٌ عجب، وهذا ولا شكَّ من طرق أهل البدع في كتبهم، يبترون نصوص أهل العلم أو يُحرِّفون أقوالهم ثم يوجِّهون إليها الانتقادات[2]، وهو بعيد كلَّ البُعد عن النزاهة العلمية في نقل النصوص، فكان الجدير به ـ كما أسلفت ـ أن ينقل نص كلام الشيخ دون تحريف أو تزيُّد ثم يُبدي مؤاخذاته عليه بعد ذلك.

وكلام الشيخ زينو المتقدِّم صحيح لا غُبار عليه، فإنَّ السلفَ يفوِّضون كيفيات الصفات دون معانيها، فكيفية صفات الله سبحانه مجهولة إذ لا يَعلَمُ كيفية صفات الله غير الله، أمَّا معناها فمعلوم ظاهر من نصوص الكتاب والسنَّة، فأهل السنَّة والجماعة مثلاً يفهمون من قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝ ﴾[3] أنَّ الله مستوٍ على عرشه استواءً حقيقيًّا يليق به سبحانه لا يُشبه استواء المخلوقين، فهو سبحانه غنيٌّ حميد، والاستواء هو العلوُّ والارتفاع، فيُثبتون هذا المعنى لله على

---

(١) وإن كان الكاتب اعتمد في ذلك على طبعة قديمة للكتاب، فإنَّه ليس من الإنصاف ترك المشهور المتداول والأخذ بعبارة غير محرَّرة في طبعة قديمة، وإن كنت شخصيًّا لم أقف على شيء من ذلك.

(٢) انظر لزاماً كتاب الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد ـ حفظه الله ـ (تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال).

(٣) طه، آية ٥.

الوجه اللائق به، دون تشبيه له بخلقه المحتاجين الفقراء ـ تعالى الله عن ذلك ـ فالله سبحانه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[1] لا في ذاته ولا في أسمائه ولا في صفاته، فكما أنَّ له ذاتاً لا تشبه الذوات فله صفاتٌ لا تشبه الصفات.

قال الشيخ محمد بن جميل زينو ـ حفظه الله ـ في كتابه الذكور (ص ٢٦) مبيِّناً عقيدة أهل السنَّة والجماعة في هذه المسألة تحت عنوان ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ ما نصُّه:

١ ـ إنَّ الرسول ﷺ قال في حجَّة الوداع: « وأنتم تُسألون عنِّي، فما أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنَّك بلَّغت وأدَّيت ونصحت، فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء، وينكبها (أي يميلها) إلى الناس: اللَّهمَّ اشهد، ثلاثاً » رواه مسلم.

٢ ـ نقل البخاري في كتاب التوحيد عن أبي العالية ومجاهد معنى قوله تعالى ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾، أي: علا وارتفع.

٣ ـ قال المفسِّر الطبري في قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ (أي: علا وارتفع).

وقيل لعبد الله بن المبارك: كيف نعرف ربَّنا؟ قال: إنَّه فوق السماء السابعة على العرش.

٤ ـ ولقد تكرَّر في القرآن الاستواء على العرش سبع مرَّات مِمَّا يدلُّ على أنَّ علوَّ الله على عرشه صفة كمال لله، لها أهميَّة عظيمة، ولمَّا سئل الإمام مالك عن كيفية الاستواء قال: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب)، والمعنى أنَّ الاستواء معلوم معناه في اللغة وهو العلوُّ والارتفاع، لا يعلم كيفيته إلاَّ الله، والسؤال عن كيفيته بدعة.

٥ ـ لا يجوز تفسير (استوى) بمعنى (استولى) وما يستشهدون به من قول الشاعر:

قد استوى بشر على العراق   من غير سيف ودم مهراق

(١) الشورى، آية ١١.

فيقول ابن الجوزي في تفسيره زاد المسير: (هذا الشعر لم يُعلم قائله، ولا يؤخذ به)، ولو فسرنا استوى بمعنى استولى، فمعنى ذلك أنَّ الله لم يكن مستولياً على عرشه قبل ذلك وكان بيد غيره، ثم استولى عليه، وهذا المعنى باطل يخالف الحقيقة، ولو جاز تفسير الشعر بالاستيلاء، لم يجز بالنسبة لله؛ لأنَّه لا يشبه المخلوقات.

لقد أمر الله اليهود أن يقولوا (حطة) فقالوا (حنطة) تحريفاً، وأخبرنا الله أنه استوى على العرش فقال المتأوِّلون (استولى) فانظر ما أشبه لامهم التي زادوها ، بنون اليهود التي زادوها (قاله ابن القيم) ا.هـ كلامه .

وهذا الذي ذكره الشيخ هنا هو في الحقيقة خلاصة مفيدة لطريقة أهل السنة والجماعة في إثبات هذه الصفة وعلى هذا منهجهم في جميع الصفات، يثبتونها لله على الوجه اللائق به، ولا يشبهون الله بخلقه في شيء منها تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً.

قال شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله : ((ومعلوم أن هذه الصفات لله لا تثبت له على حد ما يثبت لمخلوق أصلاً ، وهو سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ، فلا فرق بين إثبات الذات وإثبات الصفات ، فإذا لم يكن له في إثبات الذات مماثلة للذوات ، لم يكن في إثبات الصفات إثبات مماثلة له في ذلك))(١).

والمقصود أن السلف يثبتون الصفات لله عزَّ وجلَّ على الحقيقة مع نفي مشابهة الله للمخلوقات ، إثباتاً بلا تمثيل وتنزيلاً بلا تعطيل ، كما قال تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾(٢).

ولا يفضوِّن المعاني، ولا يأوِّلون النصوص ، وسيأتي مزيد بسط لهذا قريباً.

وقول الشيخ محمد بن جميل زينو المتقدم: ((مذهب السلف إثبات صفات الله بمعناها ، فالتفويض عند السلف في الكيف لا في المعنى، فالاستواء مثلاً معناه العلو الذي لا يعلم كيفيته إلاَّ الله)) قولٌ لا غبار عليه ، بل هو تقريرٌ صحيح لمسلك أهل

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠٠/٣).
(٢) الشورى، آية ١١.

السنة والجماعة في التفويض بأنهم يفوِّضون الكيف دون المعنى ، وهو يشير بقوله هذا إلى أن التفويض نوعان :

الأول: تفويض في الكيف بمعنى أن يفوِّض العلم بكيفيات صفات الله إلى الله، فيُقال عند السؤال عن كيفية الصفات: الكيف مجهول لا يعلمه إلاَّ الله؛ لأنَّ من علم كيفية صفات الله أحاط علماً بالله، والله جلَّ شأنه يعلم ما بين أيدي العباد وما خلفهم ولا يحيطون به علماً، ولأنَّ الله سبحانه أخبرنا في كتابه عن صفاته ولم يخبرنا عن كيفيتها، ولا سبيل لنا إلى العلم بشيء عنه إلاَّ من خلال ما ورد.

ولهذا فإنَّ السلف رحمهم الله يُفوِّضون كيفية صفات الله إلى الله، ومن ذلك قول الإمام مالك رحمه الله: ((والكيف مجهول)) أي: لا يعلمه إلاَّ الله.

الثاني: تفويض في المعنى، وذلك باعتقاد أنَّ صفات الله مجهولة المعنى لا يعلم العباد معناها، فيفوض معناها إلى الله، ويكون بذلك قوله سبحانه: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝ ﴾ و﴿ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾، و﴿ وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ۝ ﴾، وقوله: ﴿ صٓۚ ﴾، و﴿ قٓۚ ﴾، و﴿ كٓهيعٓصٓ ۝ ﴾ كلُّ ذلك مجهول المعنى لا يعلم معناه إلاَّ الله، وهذا النوع من التفويض ليس من مذهب أهل السنَّة والجماعة، وإنَّما هو منهج أهل الأهواء والبدع كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

فصل

قال الكاتب (ص ٧، ٨): ((كما أنَّ هذه الرسالة الصغيرة التي جمعت شتات أقوال الحافظ ابن كثير السلفي في آيات الصفات، تجعل المسلم المتحرر من ربقة العصبية والهوى أكثر اتِّزاناً وهدوءاً في حكمه على مَن قال بقول ابن كثير الذي شهدت له الأمَّة بسلامة المعتقد والعدالة ودقة النقل وسعة العلم وغزارته، وعندها لا يستطيع أن يعتقد أنَّ التأويل لبعض آيات الصفات ضلال ومروق من الدِّين، وقد قال به حبر الأمة سيدنا عبد الله بن عباس عند تفسير قوله تعالى ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾[١]، قال ابن كثير: قال ابن عباس: يكشف عن أمر عظيم.

كما لا يمكنه أن يعتقد أنَّ التفويضَ منهج أهل الضلال)).

قلت: وهذا الذي ذكره الكاتب هنا هو بيت القصيد من هذه الرسالة، فهو يريد أن يصل إلى تقرير أمرين:

الأول: أنَّ التأويل لبعض آيات الصفات ليس ضلالاً، ثم ادَّعى أنَّ ابن عباس رضي الله عنهما قال به.

الثاني: أنَّ التفويض لآيات الصفات ليس منهج أهل الضلال، ثم حاول نقل بعض النصوص عن ابن كثير ـ رحمه الله ـ للوصول إلى ذلك، مع تعسُّف في الفهم وإساءة في النقل.

ولذا لا بدَّ هنا من بيان فساد التأويل والتفويض وبطلانهما، وأنَّهما ليسا من أقوال السلف ـ رحمهم الله ـ بل من أقوال المتكلِّفين الخالفين.

لكن قبل ذلكم ينبغي أن يُعلَم أنَّ الكاتبَ ليس صادقاً في دعواه أنَّ هذه الرسالة الصغيرة جمعت شتات أقوال ابن كثير في آيات الصفات، فكم من النصوص العظيمة والمواضع المهمَّة في تفسير ابن كثير وهي متعلِّقة بتوحيد الأسماء والصفات قد أهملها الكاتب، وأعرض عنها ولم يوردها في رسالته (الجامعة)!!

ولا يسع المقام هنا إيراد جميع ما أهمله الكاتب من أقوال ابن كثير المهمة

---

(١) القلم، آية ٤٢.

في آيات الصفات، لذا فإنِّي أشير إلى بعض هذه المواضع دفعاً للإطالة وطلباً للاختصار:

١ ـ ذكر ابن كثير في تفسير سورة الفاتحة (٣٥/١، ٣٦) كلاماً مهمًّا حول أسماء الله الحسنى (الله، الرحمن، الرحيم) وقد أهمله الكاتب.

٢ ـ ذكر ابن كثير (٧٧/١، ٧٨، ٧٩) في تفسير قوله تعالى ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾ ﴾[1] من سورة البقرة كلاماً مطوّلاً في معنى الاستهزاء الوارد في الآية، وذكر من تفسير السلف أنَّ هذا خبر عن الله أنَّه يستهزئ بهم، فيظهر لهم من أحكامه في الدنيا ـ يعني من عصمة دمائهم وأموالهم ـ خلاف الذي عنده في الآخرة ـ يعني من العذاب والنكال ـ ثم قال رحمه الله:

((ثم شرع ابن جرير يوجه هذا القول وينصره؛ لأنَّ المكرَ والخداعَ والسخرية على وجه اللعب والعبث منتف عن الله عزَّ وجلَّ بالإجماع، وأمَّا على وجه الانتقام والمقابلة بالعدل والمجازاة فلا يمتنع.

قال: وبنحو ما قلنا فيه رُوي الخبرُ عن ابن عباس، حدّثنا أبو كريب، حدَّثنا عثمان، حدَّثنا بشر، عن أبي روق، عن الضحاك، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ قال: يسخر بهم للنقمة منهم ...)) إلخ كلامه رحمه الله.

وقد أهمل الكاتب هذا النصَّ رغم أهميَّته، ففيه إثبات ابن كثير للمكر والخداع والسخرية لله على وجه الانتقام والمقابلة بالعدل والمجازاة، وأنَّ هذا غير ممتنع عليه سبحانه.

٣ ـ قال ابن كثير (٤٢١/٨) عند تفسيره لقوله: ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ ﴾[2] ما نصُّه: ((يخبر تعالى عمَّا يقع يوم القيامة من الأهوال العظيمة فقال: ﴿ كَلَّآ ﴾ أي: حقًّا ﴿ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ ﴾ أي: وطئت وهدت وسويت الأرض والجبال، وقام الخلائق من قبورهم لربِّهم. ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ يعني لفصل القضاء بين خلقه، وذلك بعد ما يستشفعون

(١) البقرة، آية ١٥.
(٢) الفجر، آية ٢١، ٢٢.

يستشفعون إليه بسيد ولد آدم على الإطلاق محمد ﷺ بعد ما يسألون أولي العزم من الرسل واحداً بعد واحد، فكلُّهم يقول: لست بصاحب ذاك، حتى تنتهي النوبة إلى محمد ﷺ فيقول: (أنا لها، أنا لها) فيذهب فيشفع عند الله في أن يأتي لفصل القضاء فيشفّعه الله في ذلك، وهي أولى الشفاعات، وهي المقام المحمود كما تقدَّم بيانه في سورة سبحان، فيجيء الربُّ تعالى لفصل القضاء كما يشاء، والملائكةُ يجيئون بين يديه صفوفاً صفوفاً)). اهـ.

فهذا نصٌّ عظيم لا ينبغي تركه فيه إثبات الإتيان والمجيء لله سبحانه كما يشاء.

وذكر نحواً من هذا أيضاً عند تفسير قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾ ﴾[1] ونقل هناك جزءاً من حديث الصُّور وفيه إثبات نزول الجبار في ظلل من الغمام.

فهذه جملة من الصفات الفعلية أثبتها ابن كثير ـ رحمه الله ـ على طريقة السلف، فما بال الكاتب أعرض عن ذكرها ونقلِها رغم أهميَّتها كما ترى.

٤ ـ ذكر ابن كثير في تفسيره (٥٠٢/٦، ٥٠٣، ٥٠٤) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾ ﴾[2] كلاماً مطوَّلاً حول إثبات القول والكلام لله عزَّ وجلَّ، قال في أوَّله:

((وهذا أيضاً مقام رفيع في العظمة، وهو أنَّه تعالى إذا تكلَّم بالوحي فسمع أهل السموات كلامه أرعدوا من الهيبة حتى يلحقهم مثل الغشي، قال ابن مسعود ومسروق وغيرهما ...))، وذكر جملة من الأحاديث من صحيح البخاري وغيره في إثبات الكلام لله وأنَّه كلام يُسمع، ومع أهميَّة هذا الموضوع فإنَّ الكاتبَ لَم يورده، وهو خلاف قول الأشعرية القائلين بالكلام النفسي.

ـ ذكر ابن كثير (٣٠٢/٣، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ لَّا

(١) البقرة، آية ٢١٠.
(٢) سبأ، آية ٢٣.

تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾[1] كلاماً مطوّلاً في إثبات رؤية المؤمنين لربِّهم يوم القيامة، وأنَّه لا تعارض بين قوله هذا وبين قوله في هذه الآية ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، وذكر توجيه السلف لذلك، وذكر ابن كثير أيضاً كلاماً مطوّلاً في رؤية الله جلَّ وعلا عند تفسيره لسورة النجم، وجميع ذلك قد أهمله الكاتب.

فهذه بعض المواضع التي أهملها الكاتب وهي متعلّقة بكلام ابن كثير ـ رحمه الله ـ في الصفات، وفي ذكر هذا القليل أوضح دلالة على عدم صحة دعوى الكاتب في قوله في رسالته أنَّ فيها جمعاً لشتات أقوال ابن كثير في آيات الصفات، فقد أهمل ـ كما ترى ـ نصوصاً مهمَّة وأقوالاً عظيمة لابن كثير في آيات الصفات، وهذا مدعاة للتساؤل ما سرُّ ترك الكاتب لهذه النقول العظيمة عن ابن كثير ـ رحمه الله ـ رغم أهميَّتها وتعلقها بتوحيد الأسماء والصفات؟

وجواب هذا نتركه للقارئ الفطِن!

(١) الأنعام، آية ١٠٣.

فصل

وأمَّا ما ادَّعاه الكاتب من أنَّ التأويل لبعض آيات الصفات ليس مروقاً ولا ضلالاً، وأنَّ ابن عباس حبر الأمَّة قال به، ومراده بذلك أنَّ التأويل قول للسلف وليس حدَثاً وبدعة.

فجواب ذلك هو ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاويه (٣٩٤/٦) حيث قال: ((وأمَّا الذي أقوله الآن وأكتبه ـ وإن كنت لم أكتبه فيما تقدَّم من أجوبتي، وإنَّما أقوله في كثير من المجالس ـ إنَّ جميعَ ما في القرآن من آيات الصفات، فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها.

وقد طالعتُ التفاسير المنقولة عن الصحابة، وما رووه من الحديث، ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير، فلم أجد ـ إلى ساعتي هذه ـ عن أحد من الصحابة أنَّه تأوَّل شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف، بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته، وبيان أنَّ ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأوِّلين ما لا يحصيه إلاَّ الله، وكذلك فيما يذكرونه آثرين وذاكرين شيء كثير.

وتمام هذا أنِّي لم أجدهم تنازعوا إلاَّ في مثل قوله ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾[(١)]، فروي عن ابن عباس وطائفة أنَّ المراد به الشدَّة، إنَّ الله يكشف عن الشدَّة في الآخرة، وعن أبي سعيد وطائفة أنَّهم عدُّوها من آيات الصفات؛ للحديث الذي رواه أبو سعيد في الصحيحين، ولا ريب أنَّ ظاهرَ القرآن [لا] يدل على أنَّ هذه من الصفات، فإنَّه قال ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ نكرة في الإثبات لم يُضفها إلى الله، ولم يقل عن ساقه، فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنَّه من الصفات إلاَّ بدليل آخر، ومثل هذا ليس بتأويل، إنَّما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف، وكان كثير من هؤلاء يجعلون اللفظ على ما ليس مدلولاً له، ثم يريدون صرفه عنه، ويجعلون هذا تأويلاً، وهذا خطأ من وجهين كما قدَّمناه غير مرَّة)) اهـ.

ويقول الإمام ابن القيم رحمه الله: ((والصحابةُ متنازعون في تفسير الآية، هل

---

(١) القلم، آية ٤٢.

المراد الكشف عن الشدَّة أو المراد بها أنَّ الربَّ تعالى يكشف عن ساقه، ولا يُحفظ عن الصحابة والتابعين نزاع فيما يذكر أنَّه من الصفات أم لا في غير هذا الموضع، وليس في ظاهر القرآن ما يدلُّ على أنَّ ذلك صفة لله؛ لأنَّه سبحانه لم يُضف الساقَ إليه، وإنَّما ذكره مجرَّداً عن الإضافة منكَّراً، والذين أثبتوا ذلك صفة كاليدين والإصبع لم يأخذوا ذلك من ظاهر القرآن، وإنَّما أثبتوه بحديث أبي سعيد الخدري المتفق على صحته، وهو حديث الشفاعة الطويل، وفيه: (فيكشف الربُّ عن ساقه فيخرُّون له سُجَّداً)، ومَن حمَل الآية على ذلك قال: قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾[١] مطابقٌ لقوله ﷺ: (فيكشف عن ساقه فيخرُّون له سجَّداً)، وتنكره للتعظيم والتفخيم، كأنَّه قال: يكشف عن ساق عظيمة جلَّت عظمتُها، وتعالى شأنها أن يكون لها نظير أو مثيل أو شبيه، قالوا: وحَمْلُ الآية على الشدَّة لا يصحُّ بوجه، فإنَّ لغة القوم في مثل ذلك أن يُقال كُشِفَت الشدَّة عن القوم لا كَشَفَ عنها، كما قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ ۝ ﴾[٢]، وقال: ﴿ وَلَوْ رَحِمْنَٰهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِم مِّن ضُرٍّ﴾[٣]، فالعذاب والشدَّة هو المكشوف لا المكشوف عنه، وأيضاً فهناك تحدث الشدَّة وتشتدُّ ولا تزال إلاَّ بدخول الجنَّة، وهناك لا يُدعون إلى السجود، وإنَّما يدعون إليه أشدَّ ما كانت الشدَّة))[٤].

وبهذا الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم ـ رحمهما الله ـ يتبيَّن فساد دعوى الكاتب في عدم بطلان التأويل واحتجاجه على ذلك بما رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقد تقدَّم جزم شيخ الإسلام ابن تيمية ـ وهو العالم الخبير المطلع على أقوال السلف ـ بأنَّ جميعَ ما في القرآن من آيات الصفات فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها، وأنَّه طالع التفاسير المنقولة عن الصحابة وما رووه من الحديث ووقف من ذلك على ما شاء الله من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير، فلم يجد عن أحد من الصحابة أنَّه تأوَّل شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات

---

(١) القلم، آية ٤٢.

(٢) الزخرف، آية ٥٠.

(٣) المؤمنون، آية ٧٥.

(٤) الصواعق المرسلة (٢٥٢/١، ٢٥٣).

بخلاف مقتضاها المفهوم.

وهذا كاف في نقض دعوى الكاتب المتقدِّمة، أضِفْ إلى ذلك ما ذكره أهل العلم من وجوه كثيرة في بيان فساد التأويل وشدَّة خطره وأنَّه تلاعب بالنصوص وانتهاك لحرماتها وتعطيل لحقائقها ومدلولاتها، وحَمْلٌ لها على وحشِ اللغات ومستكرَه التأويلات، واعتقادٌ بأنَّ ظواهرها ضلال وكفر وتشبيه وإلحاد، وفتحٌ لباب الضلال والانحراف في دين الله في جميع جوانبه.

يقول ابن القيم رحمه الله: ((والدِّين إذا أحيل على تأويلات المتأوِّلين انتقضت عراه كلُّها ولا تشاء طائفة من طوائف أهل الضلال أن تتأوَّل على مذاهبها إلاَّ وجدت السبيل إليه، وقالت لِمَن فتح لها باب التأويل إذا تأوَّلنا كما تأوَّلتم النصوص أخبرت بما تأولناه كما أخبرت بما تأولتموه، فما الذي جعلكم في تأويلكم مأجورين وجعلنا عليه مأزورين، والذي قادكم إلى التأويل ما تقولون إنَّه معقول، فمعناه نظيره أو أقوى منه أو دونه))(١).

ومن هذا الباب وَلَج القرامطة والملاحدة والفلاسفة والرافضة والقدرية والجهمية وغيرهم في تقرير شُبهِهم وطرح باطلهم ونشر مبادئهم ومعتقداتهم، وكلُّ من أراد النكاية بالدِّين أو فساد عقائد المسلمين أو تشتيت كلمتهم وجد في التأويل باباً مفتوحاً وسبيلاً سهلاً إلى ذلك، فإنَّه يحتمي من المسلمين بإقراره معهم بأصل التنزيل ويدخل نفسه في زمرة التأويل ثم بعد ذلك يقول ما شاء ويدعي ما أحبَّ ويتكلَّم بما يريد، ولا يستطيع أحد من هؤلاء منعه وردَّه، إلاَّ المتمسِّكون بالحقِّ والسلامة الملتزمون بمنهج أهل السنَّة والجماعة، جعلنا الله منهم وحشرنا في زمرتهم بمنِّه وكرمه.

وقد أوفى ابن القيم ـ رحمه الله ـ هذا الموضوع وبسطه بسطاً لا مزيد عليه في أول كتابه ((الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة)) فطالعه تجد فيه ما يشفي الصدور، وتقر به العيون، ويقطع دابر المفسدين.

---

(١) الصواعق المرسلة (١/١٥٦، ١٥٧).

فصل

وأمَّا انتصار الكاتب للتفويض وجعله له من منهج السلف الصالح، وأنَّه ليس من منهج أهل الضلال، وعدِّه لِمَن قال إنَّ التفويضَ من منهج أهل الضلال غالياً، وقد تقدَّم كلامه في هذا لكن لا مانع من إعادته.

قال الكاتب: ((كما لا يمكنه أن يعتقد أنَّ التفويضَ منهج أهل الضلال، كما ذكر أحد الغلاة في رسالة: أنَّ التفويض هو عدم تفسير الاستواء مثلاً، وهو تعطيل لصفة العلو، وكان قد ذكر قبل أسطر من عبارته هذه أنَّ التعطيل من مناهج الفرق الضالة، فعند هذا الكاتب أنَّ من يقول أمرُّوها كما جاءت هو ضال ومعطّل؛ لأنَّه قال بالتفويض ولم يفسِّر ويزعم أنَّه خالف منهج السلف، أقول: نعم إنَّ القول عند آيات الصفات أمروها كما جاءت ليس من منهج السلف الطالح بل من منهج السلف الصالح ...)). اهـ كلام الكاتب.

فأقول: قبل الشروع في بيان فساد هذا التفويض الذي يشير إليه الكاتب، وقبل إيضاح أنَّ هذا التفويض ليس من منهج السلف، لا بدَّ من الإشارة إلى كذب آخر وقع فيه الكاتب ـ أصلحه الله ـ وذلك في قوله: ((... فعند هذا الكاتب (أي الشيخ زينو) أنَّ من يقول أمرُّوها كما جاءت هو ضال معطّل ..)) إلخ كلامه، فهذا كذب آخر على الشيخ، وتقوُّلٌ عليه، فأين في كلامه أنَّه من قال: ((من يقول أمرُّوها كما جاءت هو ضال معطّل؛ لأنَّه قال بالتفويض ولم يفسِّر)).

ومن قرأ كتاب الشيخ المذكور لا يجد هذه العبارة فيه، بل وليست لازمة فيما ذكر، ومن كلام الشيخ زينو في كتاب آخر له قوله: ((ومذهب السلف إمرار هذه الصفة على حقيقتها من غير تأويل، وهي على ما تليق به بلا كيف، كما قال الإمام مالك لمَّا سُئل عن قوله ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝ ﴾ كيف استوى ...))[1] ثم ذكر قوله المشهور.

وكيف يقول ذلك وهي مقولة مشهورة عن غير واحد من سلف الأمَّة وأئمتها، لكن تعليل الكاتب بقوله: ((لأنَّه قال بالتفويض ولم يفسِّر)) يدلُّ على سوء فهمه لهذه

---

(١) تنبيهات مهمة (ص ٦).

الكلمة وعدم إدراكه لمراد السلف منها، فهو يظنُّ أنَّ مرادَهم بقولهم: « أمرُّوها كما جاءت » أي: قراءتها دون فهم لها وتفسير لمعناها المتبادر الظاهر منها ، وهذا ـ لا شكَّ ـ جهل من الكاتب بمراد السلف، وقلَّة إدراك لمقصودهم من هذه الكلمة الجليلة، ولهذا الموضوع مزيد بسط يأتي قريباً بإذن الله.

وأمَّا الآن فأبيِّن فساد تفويض الخلف (تفويض المعاني) وأنَّه ليس من منهج السلف ولا على طريقتهم، بل من مناهج أهل البدع الخالفين، خلافاً لِمَا ادَّعاه الكاتب.

فتفويض المعاني الذي انتصر له الكاتب وظنَّه قولاً للسلف، هو في الحقيقة من أقوال أهل البدع والأهواء، ولم يقله أحدٌ من السلف مطلقاً، بل هو قول أبي المعالي الجويني وأتباعه من الأشاعرة، فقد كان في بداية أمره يقول بتأويل الصفات كما في كتابه الإرشاد، ثم صار بعد ذلك إلى القول بتفويض معاني الصفات إلى الله سبحانه كما في كتابه الرسالة النظامية، قال فيها: « اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر، فرأى بعضُهم تأوليها والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنن، وذهب أئمَّة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الله تعالى، والذي نرتضيه رأياً وندين بها عقيدة، اتّباع سلف الأمَّة للدليل القاطع على أنَّ إجماعَ الأمة حجَّة، فلو كان تأويل هذه الظواهر حتماً لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع »[١].

قال شيخ الإسلام: « وأبو المعالي وأتباعه نفوا هذه الصفات موافقة للمعتزلة والجهمية، ثم لهم قولان: أحدهما تأويل نصوصها، وهو أول قولي أبي المعالي، كما ذكره في الإرشاد، والثاني تفويض معانيها إلى الربِّ، وهو آخر قولي أبي المعالي كما ذكره في الرسالة النظامية، وذكر ما يدلُّ على أنَّ السلف كانوا مجمعين على أنَّ التأويل ليس بسائغ ولا واجب »[٢].

---

(١) نقلاً عن فتح الباري لابن حجر (٤٠٧/١٣) وهو في الرسالة النظامية (ص ٣٢، ٣٣) وقد نقله الحافظ عنه باختصار.

(٢) درء التعارض (٢٤٩/٥)، وانظر درء التعارض (٣٨١/٣).

وقول أبي المعالي عن أئمَّة السلف أنَّهم قالوا بتفويض معاني الصفات لله هو في الحقيقة غلط عليهم بل هو افتيات عليهم، وتقويل لهم ما لم يقولوا.

قال شيخ الإسلام: ((ومذهب السلف أنَّهم يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ونعلم أنَّ ما وصف الله به نفسه من ذلك فهو حقٌّ ليس فيه لغز ولا أحاجي، بل معناه يُعرف من حيث يُعرف مقصود المتكلّم بكلامه لا سيما إذا كان المتكلّم أعلم الخلق بما يقول، وأفصح الخلق في البيان والتعريف والدلالة والإرشاد، وهو سبحانه مع ذلك ليس كمثله شيء لا في نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته، ولا في أفعاله، فكما نتيقّن أنَّ الله سبحانه له ذات حقيقة وله أفعال حقيقة، فكذلك له صفات حقيقة، وهو ليس كمثله شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، وكلُّ ما أوجب نقصاً أو حدوثاً فإنَّ الله منَزَّهٌ عنه حقيقة، فإنَّه سبحانه مستحقٌّ للكمال الذي لا غاية فوقه، ويمتنع عليه الحدوث لامتناع العدم عليه واستلزام الحدوث سابقة العدم، ولافتقار المحدَث إلى محدِث ولوجوب وجوده بنفسه سبحانه وتعالى.

ومذهب السلف بين التعطيل وبين التمثيل، فلا يمثّلون صفات الله بصفات خلقه، كما يمثّلون ذاته بذوات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله فيعطّلوا أسماءه الحسنى وصفاته العليا، ويحرِّفوا الكلم عن مواضعه ويُلحدوا في أسماء الله وآياته))[1].

وقال رحمه الله: ((... وأيضاً فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمَّة قد تكلّموا في جميع نصوص القرآن ـ آيات الصفات وغيرها ـ وفسَّروها بما يُوافق دلالتها وبيانها، ورووا عن النَّبيِّ ﷺ أحاديث كثيرة توافق القرآن، وأئمَّة الصحابة في هذا أعظم من غيرهم، مثل عبد الله بن مسعود الذي كان يقول: لو أعلمُ أعلمَ بكتاب الله منِّي تبلغه آباط الإبل لأتيته، وعبد الله بن عباس الذي دعا له النَّبيُّ ﷺ وهو حبر الأمَّة وترجمان القرآن، كانا هما وأصحابُهما من أعظم الصحابة والتابعين إثباتاً للصفات وروايةً لها عن النَّبيِّ ﷺ، ومَن له خبرة بالحديث والتفسير يعرف

---

(١) الحموية (ص ١٦، ١٧).

هذا وما في التابعين أجلُّ من أصحاب هذين السيِّديْن، بل وثالثهما في عِلية التابعين من جنسهم أو قريب منهم ومثلهما في جلالته جلالة أصحاب زيد بن ثابت، لكن أصحابه مع جلالتهم ليسوا مختصِّين به، بل أخذوا عن غيره مثل عمر وابن عمر وابن عباس، ولو كان معاني هذه الآيات منفيًّا أو مسكوتاً عنه لم يكن ربَّانيو الصحابة أهل العلم بالكتاب والسنَّة أكثر كلاماً فيه ...))(١).

قلت: وفي هذا الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية أوضح دلالة على فساد تفويض المعاني وبطلان نسبته إلى سلف الأمَّة، بل هم أجلُّ قدراً وأرفع منزلة من أن يُنسب إليهم الجهل بمعاني أسماء الله وصفاته، ومن نسب إليهم ذلك وقع في محاذير كثيرة أهمُّها:

١ ـ تجهيل السلف حيث نسبوا إليهم زوراً وبهتاناً الجهل بمعاني أسماء الله وصفاته.

٢ ـ الكذب على السلف حيث جعلوا تفويض المعاني قولاً لهم، وهم يقولون بخلاف ذلك.

٣ ـ الجهل بمذهب السلف القائم على أساس إثبات الصفات لله سبحانه على الوجه اللائق به، مع تنزيهه سبحانه عن مشابهة المخلوقات، وبهذا يتبيَّن فساد قول الكاتب بجعله التفويض (تفويض المعاني) مذهباً للسلف رحمهم الله.

أما تعلُّق الكاتب بقول السلف ((أمرُّوها كما جاءت بلا كيف))، وبقول الإمام مالك ((الاستواء معلوم والكيف مجهول))، واستدلاله بهما على ثبوت تفويض المعاني عن السلف، فهو تعلُّق فاسد واستدلال خاطىء، وهو ناتج عن قلَّة علم الكاتب بأقوال السلف وألفاظهم ومقاصدهم.

قال شيخ الإسلام: ((... وروى أبو بكر الخلال في كتاب السنة عن الأوزاعي قال: سئل مكحول والزهري عن تفسير الأحاديث، فقالا: أمرُّوها كما جاءت. ورَوى أيضاً عن الوليد بن مسلم قال: سألت مالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد والأوزاعي عن الأخبار التي جاءت في الصفات، فقالوا: أمرُّوها كما جاءت، وفي

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٣٠٧، ٣٠٨).

رواية: فقالوا: أمرُّوها كما جاءت بلا كيف.

فقولهم رضي الله عنهم: (أمرُّوها كما جاءت)، ردٌّ على المعطِّلة، وقولهم: (بلا كيف) ردٌّ على الممثلة، والزهري ومكحول هما أعلم التابعين في زمانهم، والأربعة الباقون أئمَّة الدنيا في عصر تابعي التابعين، ومن طبقتهم حماد بن زيد وحماد بن سلمة وأمثالهما ... وروى الخلال بإسناد كلهم أئمَّة ثقات عن سفيان بن عيينة قال: سئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن قوله ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝ ﴾ كيف استوى؟ قال: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق)، وهذا الكلام مرويٌّ عن مالك بن أنس تلميذ ربيعة بن أبي عبد الرحمن من غير وجه ... ـ وأورد بعض هذه الوجوه ثم قال ـ: فقول ربيعة ومالك: (الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب) موافق لقول الباقين (أمرُّوها كما جاءت بلا كيف) فإنَّما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرَّد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لَما قالوا: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول، ولَما قالوا: أمرُّوها كما جاءت بلا كيف، فإنَّ الاستواءَ حينئذ لا يكون معلوماً بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم، وأيضاً فإنَّه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنَّما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات.

وأيضاً فإنَّ من ينفي الصفات الخبرية أو الصفات مطلقاً لا يحتاج إلى أن يقول (بلا كيف)، فمن قال: إنَّ الله ليس على العرش لا يحتاج أن يقول بلا كيف، فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لَما قالوا بلا كيف.

وأيضاً فقولهم (أمرُّوها كما جاءت) يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنَّها جاءت ألفاظاً دالَّةً على معاني، فلو كانت دلالتها منتفيةً لكان الواجب أن يُقال: أمرُّوا لفظها مع اعتقاد أنَّ المفهومَ منها غير مراد، أو أمرُّوا لفظها مع اعتقاد أنَّ الله لا يوصف بما دلَّت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أمرت كما جاءت، ولا يُقال حينئذ بلا كيف، إذ نفي الكيف عمَّا ليس بثابت لغوٌ من القول))[1].

---

(١) الفتاوى (٥/٣٩ ـ ٤٢)، وانظر: درء التعارض (١/٢٠٧)، والصواعق المرسلة لابن القيم =

وبهذا التقرير البيِّن يتَّضح مقصود السلف ومرادهم بالعبارتين المتقدِّمتين، خلافاً للفهم المنحرف الذي قرَّره الكاتب وغيره مِمَّن لم يفقه قول السلف، ولم يعرف طريقتَهم ولم يسلك منهجهم، ولهذا يلزم الكاتب الاطِّلاع الواسع والعناية التامَّة بكتب السلف وأقوالهم، مع حسن فهمها قبل نقلها للناس؛ ليكون النقل صائباً مأموناً صحيحاً.

ومن جنس هذا الغلط كذلك غلط بعض أهل الأهواء في فهم مقصود السلف ومرادهم من إطلاقهم عند ذكر نصوص الصفات القول بأنَّها (لا تفسَّر) أو (ما أدركنا أحداً يفسِّرها) أو (لا كيف ولا معنى) حيث ظنُّوا أنَّ مراد السلف بهذه الإطلاقات نفي معاني نصوص الصفات مطلقاً، وأنَّها مجهولة المعاني، وهذا غلط شنيع في فهم مراد السلف من قولهم؛ إذ هم كما أسلفت أنبل قدراً وأجلُّ مكانة من أن يُقال عنهم بأنَّهم جهلوا معاني نصوص الصفات، وإنَّما مرادهم بإطلاقهم المتقدِّم الردّ على الجهمية في تفسيراتهم المنحرفة وفهومهم المعوجة لنصوص الصفات.

قال شيخ الإسلام وقد ذكر قول أبي عبيد عندما ذكر نصوص الصفات: ((هي عندنا حق، حملها الثقات بعضهم عن بعض، غير أنَّا إذا سئلنا عن تفسيرها لا نفسِّرها، وما أدركنا أحداً يفسِّرها))، قال شيخ الإسلام: ((فقد أخبر أنَّه ما أدرك أحداً من العلماء يفسِّرها تفسير الجهمية))[1].

فالسلف لا ينفون معاني نصوص الصفات، بل يُثبتون ظواهرها لله على الوجه اللائق به سبحانه وتعالى، ولا يُفسِّرون النصوص تفسيرات منحرفة وتأويلات مستكرهة باطلة، فمنهجهم يقوم على أساس الإثبات بلا تشبيه والتنزيه بلا تعطيل، وعمدتهم في ذلكم قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾[2].

(٩٢٣/٣).

(١) الحموية (ص ٣٠).

(٢) الشورى، آية ١١.

فصل

وقد نقل الكاتب (ص ١٨ وما بعدها) عن ابن كثير ـ رحمه الله ـ عدة نصوص أوهم بنقلها أنَّ ابن كثير أوَّل بعضَ صفات الله وصرفها عن ظواهرها، ومن هذه النصوص:

قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ ﴾[١]، قال ابن كثير: ((الأمور كلُّها تحت تصريفه ...)).

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾[٢]، قال ابن كثير: ((أي هو حاضر معهم ...)).

وقوله تعالى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾[٣]، قال ابن كثير: ((بل هو الواسع الفضل الجزيل العطاء ...)).

فأوهم بعمله هذا من كان غرًّا جاهلاً بمنهج أهل السنَّة والجماعة أنَّ التأويلَ سائغٌ غير منكر، وأنَّ ابن كثير واقع فيه ... وهذا مكرٌ وتلبيس.

فإنَّ مثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ ﴾[٤] مشتملٌ على أمرين:

أحدهما: إثبات صفة اليد لله سبحانه على الوجه اللائق به.

الثاني: إثبات أنَّ الفضل بيده، والأمور تحت تصريفه لا شريك له.

فيقع التجوُّز عند بعض أهل العلم فيقتصرون في تفسير الآية على الأمر الثاني فقط، على اعتبار أنَّ الأمر الأول ظاهر متقرِّر، وهو ثبوت الصفة المذكورة لله على الوجه اللائق به.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ((ومن ذلك أنَّهم إذا قالوا بيده الملك أو عملته يداك، فهما شيئان:

أحدهما: إثبات اليد.

---

(١) آل عمران، آية ٧٣.
(٢) الفتح، آية ١٠.
(٣) المائدة، آية ٦٤.
(٤) آل عمران، آية ٧٣.

والثاني: إضافة الملك والعمل إليها.

والثاني يقع فيه التجوز كثيراً، أمَّا الأول فإنَّهم لا يُطلقون هذا الكلام إلاّ لجنس له يد حقيقة، ولا يقولون: يد الهوى ولا يد الماء، فهب أنَّ قوله: بيده الملك قد علم منه أنَّ المارد بقدرته، لكن لا يتجوز بذلك إلاّ لِمَن له يد حقيقة))[1].

ونحن نقول للكاتب: هب أنَّ المراد بقوله: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ ﴾[2] أي: أنَّ الأمور تحت تصريفه، وبقوله: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾[3] أنَّ فضله واسع وعطاءَه جزيل، فإنَّ هذا لا يعني بحال أنَّ الصفة المذكورة في الآية منتفية عن الله غير ثابتة له؛ لأنَّه لا يتجوَّز بذلك إلاّ لِمَن له يد حقيقة.

قال ابن القيم رحمه الله: ((إنَّ يد القدرة والنعمة لا يُعرف استعمالها البتة إلاّ في حقِّ من له يد حقيقة، فهذه موارد استعمالها من أولها إلى آخرها مطردة في ذلك، فلا يعرف العربي خلاف ذلك، فاليد المضافة إلى الحيِّ إمَّا أن تكون يداً حقيقة أو مستلزمة للحقيقة، وأمَّا أن تضاف إلى من ليس له يد حقيقة، وهو حيٌّ متَّصف بصفات الأحياء فهذا لا يُعرف البتة.

وسرُّ هذا أنَّ الأعمال والأخذ والعطاء والتصرف لَمَّا كان باليد وهي التي تباشره عبَّروا بها عن الغاية الحاصلة بها، وهذا يستلزم ثبوت أصل اليد حتى يصحَّ استعمالها في مجرَّد القوة والنعمة والإعطاء، فإذا انتفت حقيقة اليد امتنع استعمالها فيها فيما يكون باليد، فثبوت هذا الاستعمال المجازي من أدلِّ الأشياء على ثبوت الحقيقة، فقوله تعالى في حقِّ اليهود ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾[4] هو دعاءٌ عليهم بغلِّ اليد المتضمِّن للجبن والبخل، وذلك لا ينفي ثبوت أيديهم حقيقة، وكذلك قوله في المنافقين ﴿ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ﴾[5] كناية عن البخل، ولا ينفي أن يكون لهم أيدٍ حقيقة،

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/٣٧٠).

(٢) آل عمران، آية ٧٣.

(٣) المائدة، آية ٦٤.

(٤) المائدة، آية ٦٤.

(٥) التوبة، آية ٦٧.

وكذلك قوله: ﴿ وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ ﴾[١]، المراد به النهي عن البخل والتقتير والإسراف، وذلك مستلزم لحقيقة اليد، وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ ﴾[٢] أي: يتولّى عقدها، وهو إنّما يعقدها بلسانه، ولكن لا يُقال ذلك إلاّ لِمَن له يد حقيقة))[٣].

وبهذا يتبيَّن أنَّ من صار إلى المعنى الثاني المراد من الآية دون إثبات الأول يُعدُّ مؤوِّلاً ولا شك، أمَّا من أثبت الصفة لله سبحانه وتعالى سواء عند الآية المفسَّرة أو في موضع آخر، ثم فسَّر الآية بالمعنى الثاني، فلا يُعدُّ هذا تأويلاً بحال.

فتأمَّل هذا جيِّداً يظهر لك الفرق بين المثبتة والنفاة.

وابن كثير يثبت صفات الله له على الوجه اللائق به على طريقة سلف الأمة، واقتصاره في بعض المواضع على المعنى الثاني هو على سبيل التجوز في التفسير دون نفي منه ـ رحمه الله ـ للصفة الثابتة لله سبحانه.

وهنا أمر لا بدَّ من بيانه، وهو أنَّ الكاتبَ لم يكن أميناً فيما نقله عن ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ﴾[٤] فقد اقتصر الكاتب على نقل ما يتعلّق بالمعنى الثاني، وحذف ما يتعلّق بالمعنى الأول، وهو إثبات اليدين لله، وهذه خيانة من الكاتب أصلحه الله، ونصُّ ابن كثير بتمامه هو قوله:

((ثم قال تعالى: ﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ ﴾[٥]: بل هو الواسع الفضل، الجزيل العطاء الذي ما من شيء إلاّ عنده خزائنه، وهو الذي ما بخلقه من نعمة فمنه وحده لا شريك له، الذي خلق لنا كلِّ شيء مِمَّا نحتاج إليه في ليلنا ونهارنا، وحضَرنا وسفرنا، وفي جميع أحوالنا، كما قال: ﴿ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَظَلُومٞ كَفَّارٞ ﴿٣٤﴾ ﴾[٦].

---

(١) الإسراء، آية ٢٩.
(٢) البقرة، آية ٢٣٧.
(٣) مختصر الصواعق المرسلة (ص ٣٤١).
(٤) المائدة، آية ٦٤.
(٥) المائدة، آية ٦٤.
(٦) إبراهيم، آية ٣٤.

والآيات في هذا كثيرة، وقد قال الإمام أحمد بن حنبل: حدَّثنا عبد الرزاق، حدَّثنا معمر، عن همام بن منبه قال: هذا ما حدَّثنا أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (إنَّ يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة، سحَّاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض، فإنَّه لم يغض ما في يمينه، قال: وعرشه على الماء وفي يده الأخرى القبض، يرفع ويخفض)، وقال: يقول الله تعالى: (أنفق ينفق عليك) أخرجاه في الصحيحين البخاري في التوحيد عن علي بن المديني، ومسلم فيه عن محمد بن رافع، وكلاهما عن عبد الرزاق به)). اهـ.

هذا نصُّ ابن كثير بتمامه عند هذه الآية، أمَّا الكاتب فقد اقتصر في النقل إلى قوله: ((... وفي جميع أحوالنا)) وأهمل الباقي وفي هذا الشطر الذي أهمله الكاتب حديث أبي هريرة ﷺ المتفق على صحته، وفيه صراحة إثبات اليدين لله على الوجه اللائق به، ومن المعلوم من طريقة ابن كثير في تفسيره تفسير القرآن بالحديث، فأورد ـ رحمه الله ـ هذا الحديث الدال على ثبوت اليدين لله، إلاَّ أنَّ الكاتب حذفه لكونه لا يوافق مشربه وهواه، وهنا سؤال أطرحه للكاتب، وهو إن أوَّلت قوله ﷺ في هذا الحديث الذي حذفته ((يمين الله ملأى)) بقدرته ونعمته، فما أنت قائل في شطر الحديث الآخر، وهو قوله ﷺ ((وفي يده الأخرى القبض يرفع ويخفض)) هل يصح أن يكون المعنى بقدرته الأخرى أو بنعمته الأخرى؟!

ولقد ((ورد لفظ اليد في القرآن والسنَّة وكلام الصحابة والتابعين في أكثر من مائة موضع وروداً متصرِّفاً فيه مقروناً بما يدلُّ على أنَّها يد حقيقة من الإمساك والطي، والقبض والبسط، والمصافحة والحثيات، والنضح باليد والخلق باليدين، والمباشرة بهما، وكتب التوراة بيده وغرس جنة عدن بيده، وتخمير طينة آدم بيده ووقوف العباد بين يديه، وكون المقسطين عن يمينه، وقيام رسول الله ﷺ يوم القيامة عن يمينه وتخيير آدم بين ما في يديه فقال: اخترت يمين ربي، وأخذ الصدقة بيمينه يربيها لصاحبها، وكتابته بيده على نفسه أنَّ رحمته تغلب غضبه، وأنَّه مسح ظهر آدم بيده ثم قال له ويداه مفتوحتان: اختر، فقال: اخترت يمين ربي، وكلتا يديه يمين مباركة، وأنَّ يمينه ملأى لا يغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار، وبيده الأخرى القسط يرفع ويخفض، وأنَّه خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض، وأنَّه

يطوي السموات يوم القيامة، ثم يأخذهنَّ بيده اليمنى، ثم يطوي الأرض باليد الأخرى، وأنَّه خطَّ الألواح التي كتبها لموسى بيده))[1].

وغير ذلك كثير فما أنت قائل أيها الكاتب في هذه المواضع كلّها؟ وكيف أنت صانع بها؟

هل ستؤمن وترضى وتسلم؟ أم ستغير وتبدل وتحرِّف وتكذب؟

أمامك قاعدتان، الأولى سلفية، والثانية مريسية.

أمَّا القاعدة السلفية، فهي قول الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: ((لا يوصف الله إلاَّ بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ لا يُتجاوز القرآن والحديث))[2].

وأمَّا القاعدة المريسية، فهي قول بشر المريسي إمام المعطلة لتلاميذه: ((إذا احتجوا عليكم بالقرآن فغالطوهم بالتأويل، وإذا احتجُّوا بالأخبار فادفعوها بالتكذيب))[3]، فاختر لنفسك أيَّ القاعدتين شئت، والله الموعد.

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص ٣٤٨).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٦/٥).

(٣) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (١٠٣٨/٣).

فصل

وقال الكاتب (ص ٢٢): ((قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾[(١)] قال ابن كثير: وقد قال عبد الله بن المبارك عن أسامة بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ قال: هو يوم القيامة، يوم كرب وشدَّة ...)).

قلت: وهذا تلبيس من الكاتب على القراء، فقد حذف الحديث الذي أورده ابن كثير في هذا الموضع، وفيه إثبات صفة الساق لله جلَّ وعلا على الوجه اللائق به.

فقد قال ابن كثير قبل الموضع الذي نقله الكاتب مباشرة ما نصُّه: ((... وقد قال البخاري ههنا: حدَّثنا آدم، حدَّثنا الليث، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت النَّبيَّ ﷺ يقول: (يكشف ربُّنا عن ساقه، فيسجد له كلُّ مؤمن ومؤمنة، ويبقى مَن كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة، فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً))، وهذا الحديث مخرَّج في الصحيحين وفي غيرهما من طرق، وله ألفاظ وهو حديث طويل مشهور.

وقد قال عبد الله بن المبارك ...)) إلخ[(٢)].

فهذا الحديث الذي أورده ابن كثير صريح في إثبات الساق صفة لله على ما يليق به؛ لإضافته في الحديث إلى الله، وهذا من إضافة الصفة إلى الموصوف.

ومن المعلوم أنَّ من منهج ابن كثير في تفسيره تفسير القرآن الكريم بالحديث، ويُعدُّ ذلك من أحسن طرق تفسير القرآن كما في مقدمة تفسيره.

فلِمَ حذف الكاتب هذا الحديث الصحيح الصريح الدال على ثبوت الساق صفةً لله جلَّ وعلا على ما يليق بجلال الله وكماله.

وأين الأمانة العلمية في النقل؛ إذ الأمانة تقتضي أن يورد كلام ابن كثير كلّه، فلِمَ بَتَرَه الكاتب وأخذ منه وترك؟

---

(١) القلم، آية ٤٢.

(٢) تفسير ابن كثير (٢٢٤/٨).

مع أنَّ الحديثَ مفسِّرٌ للآية موضح لها كما قال الشيخ المفسر صديق حسن خان في كتابه فتح البيان: ((وقد أغنانا الله سبحانه وتعالى في تفسير هذه الآية بما صحَّ عن رسول الله ﷺ، فقد أخرج البخاري وغيرُه عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (يكشف ربُّنا عن ساقه، فيسجد له كلُّ مؤمن ومؤمنة ...) الحديث، ثم قال: وإذا جاء نهر الله بطل نهل مَعْقل، وذلك لا يستلزم تجسيماً ولا تشبيهاً، فليس كمثله شيء ...)).

فصل

قال الكاتب (ص ١٩): ((وقال (أي ابن كثير) في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ ﴾[1] أي: بقوة، قاله ابن عباس ومجاهد وقتادة والثوري وغير واحد.

قلت: (والقائل الكاتب): الأيد جمع يد في لغة التنزيل، قال تعالى: ﴿ أَلَهُمۡ أَرۡجُلٌ يَمۡشُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ أَيۡدٍ يَبۡطِشُونَ بِهَآۖ ﴾[2]، قال الفيروزآبادي صاحب القاموس المحيط: اليد: الكف ...))، ثم أحال في الهامش إلى بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي (٣٨١/٥ ـ ٣٨٤).

قلت: وهذا تلبيس عجيب من الكاتب، أراد من خلاله أن يوهم القراء أنَّ ابن كثير أوَّل اليد بالقوة، فيكون شاهداً للكاتب في مشربه بصحة وسلامة التأويل.

وعلى كلٍّ فالأيد في لغة التنزيل هو القوة، كما في قوله سبحانه: ﴿ وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿١٧﴾ ﴾[3]، ﴿ إِذۡ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِ ﴾[4].

ففي تهذيب اللغة للأزهري (٢٢٨/١٤) قال: ((أبو عبيد عن الأصمعي: هو الأيد والآد للقوة، والتأييد مصدر أيَّدته، أي قويته، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِذۡ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِ ﴾، وقُرئ ﴿ إذ أيَدْتُكَ﴾ أي: قويتك.

وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾[5]، وقال أبو الهيثم: آد يئيد إذا قوي، وأيد يؤيِّد إياداً إذا صار ذا أيد، وقد تأيد، وقد إدت أيداً أي قويت.

وقال الليث: وإياد كل شيء ما يقوى به من جانبه، وهما إياداه ...)).

بل يقول الفيروزآبادي نفسه ـ الذي نقل عنه الكاتب ـ ما نصُّه: ((آد يئيد أيداً: اشتدَّ وقوي، والآد: الصلب والقوة، كالأيد، وآيدته مؤايدة، وأيَّدته تأييداً، فهو مؤيِّد

---

(١) الذاريات، آية ٤٧.

(٢) الأعراف، آية ١٩٥.

(٣) ص، آية ١٧.

(٤) المائدة، آية ١١٠.

(٥) الذاريات، آية ٤٧.

ومؤيَّد، قويته، وككتاب: ما أيد به من شيء، والمعقل والستر ...))[1].

وقد اتَّضح بما تقدَّم أنَّ (أيد) في آية الذاريات مصدر للفعل آد بمعنى قوي، بخلاف (أيد) في قوله تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ﴾ فهي جمع يد.

وقد جعلهما الكاتب من باب واحد، وهذا لا شكَّ خلط وتلبيس ناتج عن قلَّة علم أو سوء قصد، والمراد منه كما أسلفت إيهام أنَّ ابن كثير قد أوَّل شيئاً من الصفات.

ورحم الله إمام الأئمَّة ابن خزيمة إذ يقول: ((وزعم بعض الجهمية أنَّ معنى قوله (خلق الله آدم بيديه) أي: بقوته، فزعم أنَّ اليد هي القوة، وهذا من التبديل أيضاً، وهو جهل بلغة العرب، والقوة إنَّما تُسمَّى الأيْد في لغة العرب، لا اليَد، فمَن لم يُفرِّق بين اليَد والأيْد فهو إلى التعليم والتسليم إلى الكتاتيب أحوج منه إلى الترؤس والمناظرة ...))[2].

(١) القاموس المحيط (ص ٣٣٩).

(٢) التوحيد (ص ٨٧).

فصل

قال الكاتب (ص ٩): ((لهذا أردتُ أن أقدِّم منهج السلف الصالح في آيات الصفات، كما نقله إمام عظيم من أئمة السلف، وهو الإمام الحافظ ابن كثير في تفسيره القيم ...)).

وقال عيسى المانع في تقديمه للكتاب (ص ٢): ((وقام الشيخ محمد عادل عزيزة بتتبع آيات الصفات، ونقل ما قاله ابن كثير في تفسيره حولها بغير لبس أو غموض في رسالة موجزة ومستوعبة)).

وقال وهبي غاوجي في تقديمه للكتاب (ص ٤): ((ولقد نهض زميلنا الشيخ محمد عادل عزيزة الكيالي الحسيني بجمع كلام عَلَم من أعلام المسلمين مشهور بالعلم مشهود له بالفضل والاستقامة، أعني الحافظ إسماعيل بن كثير ـ رحمه الله تعالى ـ فجمع في تفسيره أقوال السلف في صفات الله تعالى)).

قلت: لقد أدخل الكاتب في رسالته رغم صغرها ووجازتها كثيراً من النصوص التي ليست من كلام ابن كثير، ولا من كلام السلف، بل هي من كلام أناس عُرفوا بالتأويل الباطل والتأثر ببعض المناهج الكلامية، ففي (ص ١٩ ـ ٢٠) نقل عن الفيروزآبادي، وفي (ص ٢٠ ـ ٢٢) نقل مطوّل عن ابن جماعة، وفي (ص ٢٥ ـ ٢٦) نقل مطوّل عن القرطبي، وفي (ص ٢٩) نقل عن القرطبي أيضاً، وكلام هؤلاء الذي نقله الكاتب عنهم، هو مِمَّا فارقوا فيه أهل السنَّة والجماعة، وباينوا في طريقتهم، حيث إنَّ مسلك أهل السنَّة والجماعة في الصفات هو الإثبات، بينا ما نقله الكاتب هنا عن هؤلاء كله من التأويل الباطل للصفات، فلست أدري لِمَ هذا التلبيس والتدليس، يعنون للكتاب بـ ((عقيدة الإمام ابن كثير من أئمة السلف الصالح في آيات الصفات)) ثم يُقحم في الكتاب نقولاً هي ليست من كلام ابن كثير ولا من كلام السلف الصالح، بل وليست على منهجهم ولا على طريقتهم، ولست أدري لِمَ هذه المخادعة للقراء والتلاعب بهم، وهل هذا من الأمانة العلمية والنزاهة في التأليف، أم من اللبس والغموض والتدليس؟!

وإذا قيل إنَّ الكاتب غفل أو تغافل فما بال المقرِّظان له ساكتين مقرِّين؟ وعلى كلٍّ فما نقله الكاتب عن الفيروزآبادي وعن ابن جماعة وعن القرطبي مخالف لمعتقد

ابن كثير ومعتقد أهل السنَّة والجماعة في الصفات، والمتمثل بإثباتها لله على الوجه اللائق به دون تعرض لها بتأويل أو تعطيل أو تكييف أو تمثيل.

١ ـ فالفيروزآبادي نقل عنه الكاتب أنَّه قال: ((اليد: الكف، وقيل: اليد من أطراف الأصابع إلى الكتف، وأصلها يدي، إنَّما قلنا أصلها يدي لأنَّهم يجمعونها على أيد، قال تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[2] عبارة عن توليه لخلقه باختراعه الذي ليس إلاَّ له تعالى، وخصَّ لفظ اليد إذ هي أجلُّ الجوارح التي يتولى بها الفعل فيما بيننا؛ ليتصوَّر لنا اختصاص المعنى، لا لنتصوَّر منه تشبيهاً.

وقوله: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾[3]، قيل: نعمته ونصرته وقوته.

وقوله: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[4] أي: يد نعمته ويد منَّته)).

فهذا الذي نقله الكاتب هنا عن الفيروزآبادي هو على طريقة أهل البدع، حيث أوَّل اليدَ بالنعمة والقوة والنصرة، فأين هذا من طريقة أهل السنة والجماعة، وأين هذا من طريقة ابن كثير الذي التزم الكاتب نقل معتقده؟!

٢ ـ وابن جماعة نقل عنه الكاتب قوله: ((قوله تعالى: فله ثلاثة أجوبة:

أحدها: أنَّ المراد مزيد العناية بنعمه عليه في خلقه وإيجاده وتكريمه، كما يُقال: خذ هذا الأمر بكلتا يديك.

الثاني: أنَّ المراد بيدي القدرة، وثُنِّيت مبالغة في عظم القدرة.

الثالث: أن يكون ذكر اليدين صلة لقصد التخصيص به تعالى ومعناه لما خلقت أنا دون غيري من الملائكة بأمري، ومنه قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴾[5]، أي: بما قدَّمت أنت، فإن قيل: إن كان المراد (بخلقت بيدي) القدرة، لم يكن

(١) الأعراف، آية ١٩٥.
(٢) ص، آية ٧٥.
(٣) الفتح، آية ١٠.
(٤) المائدة، آية ٧٤.
(٥) الحج، آية ١٠.

لآدم مزية؛ لأنَّ الخلق كلهم بقدرته؟

قلنا: المراد مزيته بالخلق في الإكرام بالأنواع التي ذكرنا، وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَلِكُونَ ﴿٧١﴾ ﴾[1]، فليس للأنعام مزيَّة على غيرها باعتبار الخلق وحده، بل باعتبار ما جعل في خلقها من المنافع المعدومة في غيرها.

فإن قيل: فالقدرة شيء واحد لا يُثَنَّى ولا يُجمع، وقد ثنيت وجمعت؟

قلنا: هذا غير ممنوع، فقد نطقت العرب بذلك بقولهم: مالك بذاك يدان، وفي الحديث عن يأجوج ومأجوج: (ما لأحد يدان بقتالهم)، فثنوا عند قصد المبالغة، وأيضاً فقد جاء: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ ﴾، وجاء ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾، وجاء ﴿ بِأَيْدِينَا ﴾، وجاء ﴿ بِأَيْيْدٍ ﴾ فلو لم يحمل على القدرة وحمل على الظاهر لزم من تصوير ذلك ما يتعالى الله عنه)) اهـ.

وفي هذا الذي نقله الكاتب عن ابن جماعة ما في سابقه من تأويل النص وصرفه عن ظاهره بأوجه متعسِّفة، وطرق متكلَّفة تخالف طريقة السلف الصالح رحمهم الله، فما علاقة هذا النقل الباطل بمعتقد ابن كثير السلفي رحمه الله؟! ومَن مِن السلف وقع في هذه التأويلات الفاسدة والتخرصات الكاسدة في حمل كلام الله على معان بعيدة وفهوم متكلَّفة، فهل قال بهذا القول الأوزاعي أو مالك أو الشافعي أو أحمد أو غيرهم من أئمَّة السلف الذين ادَّعى الكاتب لزوم طريقهم وسلوك جادتهم.

٤ ـ والقرطبي نقل عنه الكاتب أنَّه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾[2] ما نصُّه: ((قال ابن عباس ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ إذا عصيتموه، وقيل: تقديره ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ قدرته وسلطانه وعرشه ومملكته، وخصَّ السماء وإن عمَّ ملكه تنبيهاً على أنَّ الإله الذي تنفذ قدرته في السماء لا من يعظمونه في الأرض، وقيل: هو إشارة إلى الملائكة، وقيل: إلى جبريل وهو الموكَّل بالعذاب الذي خسف بقرى سدوم من قوم لوط عليهم السلام.

---

(١) يس، آية ٧١.
(٢) الملك، آية ١٦.

ثم قال: وقال المحققون: أأمنتم من فوق السماء، كقوله: ﴿ فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[1] أي: فوقها، لا بالمماسة والتحيز، لكن بالقهر والتدبير.

وقيل: معناه أأمنتم من على السماء، كقوله تعالى حكاية على لسان فرعون: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾[2]، أي: عليها، ومعناه أنَّه مدبرها ومالكها، كما يُقال فلان على العراق والحجاز، أي: واليها وأميرها.

والأخبار في هذا الباب كثيرة صحيحة منتشرة، مشيرة إلى العلو، لا يدفعها إلاَّ ملحد أو جاهل معاند، والمراد بها توقيره وتنزيهه عن السفل والتحت، ووصفه بالعلو والعظمة لا بالأماكن والجهات والحدود؛ لأنَّها صفات الأجسام، وإنَّما نرفع الأيدي بالدعاء إلى السماء لأنَّ السماء مهبط الوحي، ومنزل القطر، ومحل القدس، وفوقها عرشه وجنته، كما جعل الله الكعبة قبلة الدعاء والصلاة، ولأنَّه خلق الأمكنة وهو غير محتاج إليها، وكان في أزله قبل المكان والزمان ولا مكان له ولا زمان، وهو الآن على ما عليه كان ›› اهـ.

فشتَّان بين هذا الذي نقله الكاتب عن القرطبي في فهم الآية ـ وغير خاف ما فيه من تعسف وتكلُّف ـ وبين ما نقله الكاتب عن ابن كثير رحمه الله، فقد نقل الكاتب عن ابن كثير في تفسير الآية قوله: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَـٰهٌ ﴾[3]: ‹‹ أي: هو إله من في السماء وإله من في الأرض، يعبده أهلهما وكلُّهم خاضعون له أذلاء بين يديه ›› اهـ.

فهذا هو التفسير السديد للآية الموافق لمقتضى لغة العرب التي نزل بها القرآن الكريم، إذ الإله في اللغة هو المعبود، فمعنى الآية على هذا هو أنَّ الله معبود من في السماء ومن في الأرض، يعبده ويذل له من فيهما.

ـ نقل الكاتب أيضاً عن القرطبي أنَّه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَـٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾[4]: ‹‹ قال الحسن: في طاعة الله، وقال

(١) التوبة، آية ٢.
(٢) طه، آية ٧١.
(٣) الزخرف، آية ٨٤.
(٤) الزمر، آية ٥٦.

الضحاك: أي في ذكر الله عزّ وجلّ، وقال: يعني القرآن والعمل به، وقال أبو عبيدة: ﴿ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ أي: في ثواب الله، وقال الفراء: الجنب: القرب والجوار، يُقال فلان يعيش في جنب فلان أي: في جواره، ومنه ﴿ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ ﴾[1] أي: على ما فرَّطت في طلب جواره وقربه، وهو الجنة. وقال ابن عرفة: تركت من أمر الله، وكذا قال مجاهد: أي ضيَّعت من أمر الله » اهـ.

والسؤال هنا: ما صلة هذه النقول عن القرطبي وغيره بذكر عقيدة ابن كثير في الصفات؟!

فكان واجباً على الكاتب وفاء بالأمانة والتزاماً بما وعد أن يتقيَّد بذكر كلام ابن كثير دون غيره، وإلاَّ فما الحاجة إلى عنونة الكتاب بـ « عقيدة الإمام الحافظ ابن كثير » إن كان سيقحم مع كلامه كلام غيره، ولو كان ما نقله عن غيره موافقاً لقوله ومعتقده لهان الخطب، لكن أن ينقل عن غيره ما يخالف معتقده، فهذا نوع تدليس وتلبيس ولا شك.

---

(١) النساء، آية ٣٦.

فصل

وقول الكاتب المتقدِّم في أول الكتاب: ((ولقد قصدت بنشر هذا العمل تضييق شقة الخلاف بين المسلمين، وإماتة الحفائظ والأضغان، فقد بلينا في هذا العصر وأصاب كثيراً من علماء أهل السنة ما أصابهم من اتّهام ونبز بالألقاب وافتراء وتضليل وتكفير ومسبَّة وغير ذلك لقولهم في آيات الصفات بقول مالك وأحمد والشافعي ...)).

هو في الحقيقة ليس من كلامه، بل من كلام شيخه وهبي غاوجي في مقدمة تحقيقه لكتاب إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل لابن جماعة[1]، فقد قال فيه غاوجي ما نصه: ((ولا والله ما يقصد بنشر هذا العمل توسيع شقة الخلاف بين المسلمين أو إثارة الحفائظ والأضغان بينهم، فقد بلينا بها في هذا العصر وأصاب كثيراً من علماء أهل السنة ما أصابهم من اتّهام ونبذ (كذا) وافتراء وتأويل ومسبة وغير ذلك من مخالفيهم ـ وهم إخوانهم من أهل السنة ـ ما أصابهم وإلى الله تعالى المشتكى)) اهـ.

قلت: وهذه الكلمة في الواقع اعتاد هؤلاء وضعها دون تقيد أو التزام بما انطوت عليه، وإلاَّ فالحامل حقيقة لهذه الراية الهوجاء والضلالة النكراء ـ أعني: سب السلف والطعن فيهم ـ هو شيخهم الأول وأستاذهم المؤسس حامل راية التعطيل والتجهم في هذا العصر محمد زاهد الكوثري، الذي كثيراً ما يشيدون به ويشيرون إلى ما يسمونه بتحقيقاته[2]، ويصفونه بالشيخ العلامة المحقق الفاضل.

فهذا الكوثري هو الحامل في الحقيقة لراية سب السلف والنيل منهم والطعن فيهم، وقد سوَّد كتاباته بركام هائل وزخم كبير من السبِّ والطعن واللعن، بل والتكفير لأئمَّة المسلمين وعلماء أهل السنة والجماعة إلى حدٍّ يقصر دونه الفسقة

---

(١) (ص ٤).

(٢) انظر على سبيل المثال نقول وهبي غاوجي عن الكوثري في هامش الصفحات التالية من كتاب إيضاح الدليل: (ص ٣١، ٤٥، ٤٦، ٥١، ٥٦، ٧٢، ٧٤، ٧٧، ٧٨، ٨٢، ٩٣، ١٠٠، ١٠٣، ١١٥، ١١٧، ١٢٤، ١٢٦، ١٥٣، ١٥٨، ١٦٥، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٩، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٥)، فهذه النقول الكثيرة تدلُّ على الارتباط الوثيق بين الشيخ والتلاميذ.

والسفهاء ومن لا دين عندهم ولا حياء!! ومن أمثلة طعونه في أئمة السلف ما يلي:

١ ـ قوله في الإمام الحجة عثمان بن سعيد الدارمي بأنَّه ((المجسم المسكين))، ((هذا الأخرق))، ((صاحب العقل الوثني))!!

٢ ـ قوله في الإمام الدارقطني: ((والدارقطني هو الذي يهذي ... وهو الأعمى المسكين بين عور، حيث ضلَّ في المعتقد تابع للهوى في الكلام على الأحاديث)).

٣ ـ قوله في الإمام المحدِّث الحافظ أبي نصر السجزي صاحب الإبانة بأنَّه ((المنافق الحاقد بجهله عن الحقائق))، و((اللعين الطريد المهين الشرير))، و((التيس))، و((الرذل الخسيس الأحقر))، و((ا الجاهل الغر المتمادي في الجهل))، وقال: ((فعليه لعائن الله تترى واحدة بعد واحدة)).

٤ ـ قوله في شيخ الإسلام الحراني: ((صار كفره مجمعاً عليه))، ((وقع الاتفاق على تضليله وتبديعه وزندقته))، ((ليس من الفرق الثلاث والسبعين))، ((الماجن المتجرئ))، ((مارق))، ((الخبيث))، ((أفّاك))، ((مفتر))، وغير ذلك من صنوف السباب والشتائم.

٥ ـ قوله في الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ بأنَّه ((مجسِّم اعتقاداً رغم تبريه منه))، ((من الحشوية))، ((عنده نزعة خارجية))، ((لا يفهم من علم أصول الدين نقيراً ولا قطميراً)).

٦ ـ قوله في الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ: ((كافر أو حمار))، ((حمار أو تيس))، ((الملحد))، ((الملعون))، ((الوسخ))، ((النجس))، ((الزائغ))، ((بلغ من كفره مبلغاً لا يجوز السكوت عليه))، ((لعنه الله))، ((أخزاه الله))، إلى غير ذلك من السباب والشتائم التي يقصر عنها السفهاء والفسقة، ويكفيك في ذلك النظر في كتابه ((تبديد الظلام)) لترى العجب العجاب!!

فمَن الحامل لراية سبِّ السلف أيُّها التلاميذ، ومَن الذي يفتري ويلعن ويضلل ويكفِّر أئمَّة الدِّين، أليس شيخكم وأستاذكم؟ وهل عهدتم مثل هذا اللسان السليط والقلم البذيء عند أحد غير هذا الشيخ؟ ألا تتقون الله؟!

فصل

وابن كثير الذي تنقلون معتقدَه هو تلميذ لشيخ الإسلام والعلَم الهمام ابن تيمية الحراني رحمه الله، وفي نظر شيخكم أنَّ ابن تيمية وتلاميذه مطعون فيهم وفي عدالتهم، غير موثوق بعلمهم، بل هم في نظره أعوان في هدم الإسلام والقضاء عليه.

قال شيخكم الكوثري في هامش السيف الصقيل (ص ١٤٠): ((وكم أضلَّ من خلطائه ولهم معه موقف يوم القيامة لا يغبط عليه ...)).

وقال أيضاً في هامش السيف الصقيل (ص ٣٩) في حقِّ ابن تيمية وتلميذه ابن القيم: ((كأنَّه وشيخه كانا يحاولان القضاء على البقية من الإسلام ومن علوم الإسلام، إتماماً لما لم يتم بأيدي المغول، لكنهما قضيَا على أنفسهما ومداركهما قبل أن يقضيا على السنَّة باسم السنة، وعلى عقول الناس باسم النظر، عاملهما الله سبحانه بعدله)).

قلت: فهذا حال شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه عند شيخكم الأول وهذه مكانتهم، وعلى هذا فأنتم بين أمرين لا مناص من أحدهما:

١ ـ إمَّا البراءة من ابن كثير ومن شيخه ابن تيمية وجميع تلاميذ هذه المدرسة، ومن جميع ما يعتقدونه؛ لأنَّهم أهلُ باطل ووثنيَّة وإلحاد وتجسيم وعقائد كفرية عند شيخكم الأول.

٢ ـ أو البراءة من شيخكم الأول، وإعلان النكير عليه في كلِّ واد، والتشريد به في كلِّ ناد، والتحذير من كتبه ومؤلفاته.

ولا شكَّ أنَّ اختياركم الثاني عود إلى رشد، وثوب إلى عدل، وهو ما نؤمِّله ونرجوه، والله وحده الموفِّق.

والحمد لله أوَّلاً وآخراً، والشكر له ظاهراً وباطناً، وصلى الله وسلم وبارك وأنعم على عبده ورسوله نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المحتويات

